وأهمال مستواهم الصحي والتعليمي ؟ وبكلمات أخرى، أين سيتوسع الفلسطينيون ؟ وكيف ؟ ان هذه الاسئلة تقود الى ضرورة توسيع إطار المواجهة السكانية وتصعيدها في مستواها الكلي. وهو أمر يخشاه الكيان الاستيطاني ويتحسّب له، وقد ذكرنا قبل ذلك كيف اعتبر المؤرخ الاسرائيلي براور أن المستوطنين الصليبيين لم يكونوا يواجهون العرب في مناطق احتلالهم فقط، بل ويواجهون معهم العرب المسلمين بين النيل والعراق، وان ذلك كان أحد أهم عناصر الفشل الصليبي. وقال أبا إيبن: «ان المشكلة السكانية للعرب في إسرائيل أنهم يمثلون أقلية في إطار الدولة اليهودية؛ أمّا اليهود، فيمثلون أقلية في إطار المنطقة ككل»[٦٣]. والمطلوب هو تحويل رؤية كل من براور وايبن الى واقع حقيقي، يرعوي عنده الكيان الاستيطاني ويشعر بأنه لا يشكل سوى جيب صغير في محيط كبير. فاذا كان هذا الهدف يبدو بعيد المنال في الوقت الحاضر، وحتى في المستقبل المنظور، فلا أقل من أن يتمّ تدعيم القدرة الفلسطينية (في المستوى الجزئي)، وتعزيز إمكانات الصمود السكاني (البشري) الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، وخارجها. وفي سبيل تحقيق ذلك، ودون التخلي عن الهدف الأمثل في المستوى الكلي، يُقترح اتخاذ الخطوات التالية:

○ العمل على تثبيت الفلسطينيين على تراب الوطن في فلسطين. وهنا ينظر الى قرار الحكومة الأردنية، العام ١٩٨٣، الذي قضى بوضع ضوابط لانتقال العناصر الشابة من الضفة[٦٤] على انه قرار معقول. ولكنه، وأمثاله، يظل مقصراً، ان لم يقترن بتقديم متطلبات الصمود الفلسطيني الأخرى، مثل العمل على دعم عمليات توسيع رقعة الاراضي الزراعية باستصلاح الأراضي المتبقية في الضفة والقطاع، لتعويض الأراضي المصادرة. وقد لاحظت الدراسات المختصة أن اصلاح الأراضي لا يتطلب اذناً مسبقاً من سلطات الاحتلال[٦٥]. والتركيز على قطاع الزراعة ينطلق من أن الزراعة من أكثر القطاعات التي تربط الأنسان بالارض. ويرتبط بهذا دعم بقية متطلبات الصمود الاقتصادي، كتسهيل مرور منتجات الأرض المحتلة الى المنطقة العربية، ومنحها تفضيلات في مجال البيع (بعدم وضع العراقيل الحكومية أمامها) والشراء (بتوعية الجماهير العربية بأهمية استهلاكها، ولو بسعر مرتفع قليلاً، كدعم غير مباشر للوجود الفلسطيني في فلسطين).

○ تقوية قطاع الاسكان، وبخاصة من طريق التوسّع الأفقي في المساكن في الأراضي المحتلة، الأمر الذي يحول دون مزيد من التوسّع الاستيطاني الصهيوني، ويوفّر عيشاً لائقاً للأسر الفلسطينية التي نطمح في توسّعها العددي. وقد يتطلب الأمر تشكيل «مجلس عربي أعلى للسكان في الأرض المحتلة»، تشرف عليه مؤسسة فلسطينية، مدعومة عربياً، وذلك لمتابعة كل ما يطرأ على التطور السكاني في فلسطين المحتلة، ومعالجة المشكلات السكانية والاسكانية الفلسطينية، أولاً بأول[٦٦].

○ دعم ومساندة الأجهزة الصحية في الأرض المحتلة، لتقديم خدمات مجانية الى الأمهات الفلسطينيات، الوالدات منهن والحوامل. وتقديم علاوات ومنح دورية الى الأمهات العاملات للتخفيف عن الأسر كثيرة العدد. وفي الاطار ذاته، يتوجب الاهتمام بجهود المؤسسات التي ترعى المشروعات العائلية بكل أنواعها، واستكمال بناء مؤسسات شبيهة في المدن والقرى التي لا يتوفر فيها مثل هذه الأجهزة.

○ مراعاة أن التمدد السكاني الفلسطيني لا يتمّ داخل الأرض المحتلة فقط، وإنما بين فلسطينيي الشتات أيضاً. ولا يخفى أن القوة البشرية الفلسطينية خارج الأرض المحتلة شكّلت، دوماً، مصدر دعم مادي ومالي للصمود الفلسطيني الأقتصادي في الأراضي المحتلة. لذا، ينبغي العمل